

الجامعة الامريكية بالقاهرة

نموذج جامعة الدول العربية الدولي الثانى والعشرون

المؤتمر البحثى

الإسلام السياسى

دراسة تطبيقية عن دور الجماعات والتيارات الإسلامية

فى رسم السياسات المعاصرة

إعداد وتقديم

عبد الرحمن فضل جمعة آدم

مقدمة

يعد موضوع الإسلام السياسى ودوره فى العملية السياسية التى تمر بها الدول ذات التركيبة المجتمعية الإسلامية من أكثر المواضيع إحدائا للجدل إلى جانب أنه من أكثر المواضيع التى تثير ترابطا بين المجتمعات من خلال عقائدها الفكرية الممثلة فى جماعات وتيارات معينة من ناحية وبين الدول وإطارها السياسى من ناحية أخرى .

يثير الترابط بين الإسلام كمنهجية حياتية وعقيدة روحية إيمانية وبين السياسة بوصفها علما إجتماعيا العديد من التساؤلات بحثا عن حقيقة هذا الترابط الذى أنشأ فيما بعد تيارات تهدف إلى إحداث فكريا سياسيا قائما ومستندا على منهج معين .

فقد بدأ الإسلام فى بادئ الأمر كرسالة دعوية تدعو إلى عقيدة واحدة وإتباع المنهج الألهى فى الحياة البشرية وإلى العودة إلى الطريق القويم فى الأسس الدينية والحياتية للأفراد فى مجتمعاتهم وذلك من خلال التبليغ الألهى إلى نبي الإسلام سيدنا محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلوات والتسليم بدعوة المجتمع المكى إلى الدين الجديد ولكن سرعان ما تحول الأمر إلى الهجرة إلى مكان آخر " المدينة المنورة " لتبدأ مرحلة جديدة فى الإسلام حيث تحول الإسلام من كونه فقط مشروعاً دعويًا إلى مشروعاً " سياسيا حضاريا " يدعو إلى قيام مجتمع مسلم مصغر يكون فيما بعد نواة لدولة ذات منهج وعقيدة الإسلام.

ولطالما كان الترابط أو التواصل بين الإسلام كعقيدة ومنهج ديني وبين السياسة كعلم اجتماعي أو كطريقة للتعامل المجتمعي فى الحياة اليومية بكافة أشكالها شكلا من أشكال تفسير الإسلام لواقع مجتمعاته وذلك من خلال تبسيط واقع الإسلام السياسى فى علاقة " الحاكم والمحكوم " حيث تكون العلاقة بين الحاكم بوصفه قمة الهرم فى المجتمع الإسلامى وبين المحكومين كرعبة حقوق و متطلبات على السلطة السياسية وهذا ما ظهر فى أول مراحل العمل السياسى فى الإسلام فى سقيفة بنى ساعدة فى تولية أبو بكر رضى الله عنه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .

اتخذت أشكال الحكم العديد من الأشكال السياسية بدءا من البيعة مرورا بمراحل التوريث كما هو الحال مع الدولة الأموية والدولة العباسية وصولا إلى تدخل ذوى النفوذ فى عملية تشكيل الانظمة الحاكمة إلى أن انتهى الامر بسقوط التجمع الإسلامى الممثل فى الخلافة الإسلامية والتى يقودها الخليفة الإسلامى بمراحل الاستعمار الاوروبى وانتهاء بسقوط الخلافة العثمانية على يد مصطفى كمال أتاتورك فى 1924 .

وكما هو الحال مع أشكال الحكم السياسى بوصفها أحد مرتكزات عنوان البحث المطروح ، تعددت الجماعات والتيارات الإسلامية فى توجهاتها وفى أفكارها حيث ظهرت الجماعات الفكرية من معتزلة وأصحاب علم الكلام وظهرت التوجهات المذهبية بتواجد مذاهب متعددة أثرت إيجابا وسلبا فى تشكيل المفاهيم العامة للمجتمعات الإسلامية وكذلك ظهرت الطرق والجماعات والتيارات فى طرق فهم أحكام الشريعة الإسلامية وفى طرق التعبد وفى طرق حياتية أخرى متعددة وامتد الأمر ليشمل الرؤى السياسية ذاتها بدءا من الخوارج فى عهد على رضى الله عنه وصولا بحركات رفض أساليب الحكم فى الدول القائمة على التوريث انتهاءا بالتيارات الأصولية و التجديدية فى وقتنا الحالى

وعلى هذا الاساس فإننا سنقوم بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث مواضيع رئيسية يكون الهدف الوصول إلى منظور عام لمفاهيم الإسلام السياسى وذلك من خلال توضيح الأساس التاريخي لنشأة العلاقة بين الإسلام والسياسة وعن كيفية وضع المفاهيم الخاصة بالتيارات والجماعات الإسلامية فى سياق أول ، ومن ثم سيتم الانتقال إلى دور هذه الجماعات والتيارات بوصفها رمزا أو تشكيلا لمفهوم الإسلام السياسى فى تحديد دور التفاعل الخاص بها فى مجتمعاتها الداخلية حيث تشكل ثقلا سياسيا أو فكريا أو اجتماعيا كبيرا أو بمدى تفاعلها مع النشاط السياسى الداخلى وذلك من خلال دورها السياسى فى تشكيل خارطة السياسة لهذه المجتمعات وذلك فى سياق ثان ، ليتم الانتقال بعد ذلك إلى دور الإسلام السياسى فى إيصال المفاهيم الخاصة بالإسلام وذلك بوصفه إحدى مشتملات العقيدة الإسلامية فى تفاعله مع العالم الآخر من خلال تحديده لمدى العلاقة بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات ودور الفكر الإسلامى بوصفه فكريا حضاريا فى تشكيل الفكر المجتمعي الإنسانى وذلك فى سياق أخير .

* الجماعات والتيارات الإسلامية .. النشأة والمفاهيم :

يرتبط على الدوام مفهوم الجماعة بمدى حاجة الإنسان إلى التواجد في تجمعات أو مجموعات بشرية تقوم على خدمة المجموعة ككل فيما بينها وذلك وفقا للحاجة التي يستند إليها الإنسان وذلك بوصفه كائنا إجتماعيا وعلى هذا الأساس يمكننا تعريف الجماعة على النحو التالي " تجمع بشري يقوم على تواجد مجموعات بشرية تتواصل فيما بينها تحت قيادة سلطوية واحدة تقوم على إدارة وتحديد شؤون الجماعة فيما بينها " ويعد هذا المفهوم هو المفهوم الاول للجماعات البشرية إلى أن تتطور الأمر فيما بعد إلى تحركات جماعية قد تكون من جماعة تجاه جماعة أخرى بهدف السيطرة عليها وتحقيق التبعية .

ونشأت بعد ذلك مفاهيم أخرى للجماعات والتي تقوم على أسس معينة أو أوصاف خاصة بها سواء كانت اقتصادية أو مالية أو إجتماعية أو سياسية وهو ما يسمى بمفهوم " الجماعات الوظيفية " وهذه التسمية تعنى " مجتمعات خارجية عن المجتمع أو مجتمعات صغيرة داخل هذا المجتمع تقوم بأداء واجبات ووظائف معينة لا تقوم بها أية جماعات أخرى في المجتمع " وهذا التفسير يقترب بشكل أساس إلى جماعات إثنية وعرقية تمثل أقلية في المجتمع .

وعلى هذا الأساس فإن الجماعة الإسلامية التي تشكلت وفقا لأسس عقيدة الإسلام يمكن تعريفها بأنها " الجماعة البشرية التي تقوم فيما بينها أسس فكرية وعقائدية واحدة والتمثلة في الإيمان بأحكام القرآن الكريم واتباع سنة محمد صلى الله عليه وسلم كمنهج حياتي وذلك بغض النظر عن التركيبات المتعددة في الجماعة الواحدة " وهذا التعريف العام المجل للجماعة في الإسلام يستند إلى المنهج الفكري الإسلامي القائم على أساس الترابط داخل الجماعة فيما بينها دون تفرقة تذكر .

ومن هنا فإن مفهوم الجماعة الإسلامية في إطارها السياسي هو " جماعة المسلمين الواحدة والتي تقوم بإتباع خليفة المسلمين بالطاعة الكاملة " وهذا المفهوم يستند إلى إطار سياسي أكثر منه إجتماعي ، حيث أن التوجهات الاجتماعية قد تسفر عن تواجد أكثر من جماعة وذلك تحت مفاهيم متعددة ووظائف متعددة لا يكون الهدف توضيح هدف تواجد الجماعة الإسلامية تحت قيادة واحدة ، ففي الأشكال الأخرى إلزامية التواجد وراء قائد واحد لا تكون بنفس الأهمية التي يجب أن تتواجد عليها الجماعة في مفهومها السياسي وذلك لمبررات أهمية التواجد تحت أساس الطاعة والولاء للحاكم المختار عن طريق البيعة من أهل الحل والعقد منعا لحدوث الفتن أو تشكيل تفرقات متعددة يكون من شأنها الإضرار بوحدة الجماعة وذلك وفقا لما يوضحه البعض بمفهوم " عدم جوازية الخروج على الحاكم " .

ومن هنا يمكن تقييم الجماعات الإسلامية السياسية بأنها ليست ضمن إطار ما يسمى بالجماعات الوظيفية باعتبار أنها ليست خارجية عن التشكيل المؤسس للجماعة أو أنها تقوم بأعمال معينة لا يقوم بها المجتمع ممثلا في باقي طوائفه بالرغم من أن المختصين بهذه الأعمال سواء كانوا من أهل الحل والعقد في المراحل الأولى للفكر السياسي المسلم أو هيئات العلماء أو التجمعات العلمية الدينية المتخصصة في الوقت الحالي بمثابة فئة حائزة على كم علمي أكبر بخصوص العلوم الشرعية أكثر من باقي المجتمع .

تعددت صور الإسلام السياسي وذلك في تيارات متعددة بدءا من ظهور " البيعة " وذلك في أحداث سقيفة بني ساعدة والتي تم على أساسها اختيار أبي بكر الصديق رضي الله عنه كأول خليفة مسلم في أعقاب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم والبيعة تعتمد في أساسها الشرعي على مبايعة المحكومين وتظهر في هذه النقطة أهمية إيضاح فكرة " الشورى " والتي من مقتضاها التيسير في استخدامها في تشكيل نظام الحكم في الإسلام والتي تعتمد على أهمية أخذ رأى المبايعين في مدى توجههم في اختيار هذا الشخص لتولى زمام الأمور لتولى الحكم ، فالشورى عملية توافقية تتم برضا الجميع ولا تفرض الأغلبية رأيا فيها ولا تفرض الرأى أو الإرادة الخاصة بها على الأقلية وفي حال لو اعترض شخص واحد فإن إعتراضه يأخذ في الاعتبار .

وقد ظهرت جماعات متعددة تشكل أشكالا سياسية في ظل حكم الخلفاء الراشدين – وإن كانوا لا ينسبوا إلى الإسلام – كما هو الحال مع حركة السبئية والتي قادها عبد الله بن سبأ وقد استغل اتساع الخلافة الإسلامية في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان ليبدأ حركته السياسية والتي انتهت بقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه في 35 هجرية وإلى جانب السبئية ظهر فيما بعد الخوارج وهي الفرقة التي خرجت عن على كرم الله وجهه على إثر موافقته على قبول التحكيم مع معاوية ابن أبي سفيان في أعقاب معركة صفين ليبدأ هذا الفريق

فيما بعد رحلة طويلة في صراعاته ضد الخلافات الإسلامية المتعاقبة لمدة زادت على الـ 150 عاما ومن كبار هذا الفريق : الإباضية والأزارقة والصفورية والثعالبة .

لقد ظهرت العديد من الحركات السياسية في ظل الدول الإسلامية والتي اتخذت أفكارا مذهبية متعددة ونجح بعضها في تأسيس دول أو إمارات خاصة به استمر أثرها حتى اليوم ، على سبيل المثال تمكن الشيعة الذين يبايعون علي رضي الله عنه من تأسيس دول بعضها خرج من رحم الدولة العباسية كما هو الحال مع الدولة الفاطمية في شمال إفريقيا وفي دولة بني بويه في العراق و الدولة الصفوية والقاجارية وصولا إلى الجمهورية الإسلامية في إيران في العصور الحديثة والمعاصرة فيما بعد الدولة العباسية التي سقطت في يد المغول في 1258 ميلادية – 656 هجرية ، كما أن هناك حركات أخرى مارست العمل السياسي وذلك من خلال الدعوة القائمة على التقشف في الحياة وفي العبادة التامة كما هو الحال مع الحركات الصوفية ومن خلال طرقها المتعددة كما هو الحال مع الطريقة الشاذلية والقادرية والأحمدية ، وهناك مدارس سياسية قامت نتاجا لأساس حركة النهضة والاستنارة في العهد الحديث في العالم الإسلامي كما هو الحال مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر التي قامت على يد حسن البنا في فبراير 1928 من خلال تأثره بموجه رشيد رضا ، ولكن لن نثير كل هذه الحركات على صعيد الإسلام السياسي - باستثناء التشيع السياسي - كما من الجدول مثلما أثار الإسلام السياسي في شكله الأصولي أو السلفي العديد من الأقاويل حتى وقتنا الحالي .

تعرف الجماعات الإسلامية ذات التوجه السلفي بإنها ذات منهج معين في نظامها المعرفي حيث يقوم هذا النظام المعرفي على إتباع المنهج السلفي وعلى إتباع خطى القرون الثلاث الأولى من تاريخ الإسلام ويشير هذا التيار - عند البعض - وبشكل خارجي إلى كل رؤى اتجاهات الأصالة غير الوافدة في الفكر الإسلامي الحديث وعند البعض الآخر فإن السلفية هي المقابل للتقدمية والمدنية والعصرانية وإلى عدوها الفكري اللود " العلمانية "

وقد بدأ التبلور المعرفي للاتجاه السلفي عن سواه من الاتجاهات التجديدية أو الإصلاحية في بروز المؤسسة الدينية السعودية ومع بروز أسماء سلفية كبرى كالإلباني وابن باز وابن عثيمين ، ولكن يمتد تاريخ المواجهة بين بروز السلفية كتيارا سياسيا منذ خروجها في حركة محمد بن عبد الوهاب الفكرية الإصلاحية في شبه الجزيرة العربية ومن ثم الصدام الفكري بين أئمة السلفية و رواد الاستنارة في مؤسسة الأزهر والماتريديية والحنفية في تركيا والهند وامتد صراعها وخصوصا في القرن العشرين إلى انتقاد سائر المذاهب العلمانية والليبرالية والذنيوية ولعل هذا هو المشترك الأكبر في توافقها مع الحركات الإسلامية المعاصرة التي تفصلها على مستوى الرؤية والعقيدة والمنهج أحيانا عديدة .

لقد أنتجت هذه التيارات التي تم سردها بشكل موجز العديد من الآثار السياسية على مر تاريخها الطويل :، فقد أنتج العمل السياسي للخوارج على إحداث قلق دائم للدول الإسلامية - الأموية خصوصا- فيما بعد صدر الإسلام ، وأحدث التشيع السياسي - نسبة إلى التوجه السياسي لمعتنقي المذهب الشيعي - تغييرا في خريطة التوجه الفكري في الدولة الإسلامية وأحدث العديد من الانتفاضات على مر التاريخ المسلم من مرحلة ما بعد كربلاء وصولا إلى ثورة الخميني في إيران في فبراير 1979 ، وأحدث التيار المعتدل - محمد عبده مثلا - تغييرا في التوجهات الأصولية والفكرية للمؤسسات الدينية والتي كانت تؤثر على سير عمل مؤسسة العملية السياسية ، وأخيرا أحدث التيار الأصولي نظاما معرفيا يدعو إلى العودة إلى الأساس المعرفي للإسلام وحتى وإن كان لدى البعض الربط بين العلم والجهاد لإنتاج " سلفية جهادية " في الداخل والخارج ، وتمكن تيار التقشف - كما هو الحال مع الصوفيين - في مواجهة النزاع الشامل للدين من المجتمع كما الحال في تركيا حيث بديع الزمان النورسي وأحفاده السياسيين من أربكان ووصولا إلى أردوغان في مواجهة كمالية علمانية راسخة .

ويجب الإشارة إلى أن كل هذه الجماعات وعلى الرغم من اختلاف توجهاتها المعرفية أو منظوماتها الفكرية من جماعات أصولية وجماعات تجديدية وجماعات تقوم على أسس روحانية كما هو الحال مع المتصوفة وجماعات معتدلة وغيرها كثير ، كلها تندرج في نفس التيار الواحد وإن اختلفت التوجهات الفكرية والسياسية والتيار الذي يضمها هو " تيار الإسلام السياسي " وحتى وإن اختلفت التوجهات والرؤى يبقى أن هناك جامعا مشتركا متمثل في انتهاج هذه الجماعات أساسا عقائديا واحدا يتمثل في " الإسلام " بوصفه المرجع الفكري لكل هذه الجماعات وإن اختلفت فيما بينها فيما بعد .

* دور الإسلام السياسي في التفاعلات السياسية الداخلية المعاصرة :

مع اقتراب القرن التاسع عشر من الانتهاء وبدايات القرن العشرين بدأت الحركة التجديدية في المؤسسات الدينية في الظهور على الساحة السياسية في العديد من الدول الإسلامية وخصوصا مع تزايد المد الاستعماري الأوروبي في ظل الضعف الذي تعانيه الدولة العثمانية وعدم قدرتها على ضبط الأمور الحاكمة للعديد من البلدان الخاضعة لها ، فظهرت كتابات جمال الدين الأفغانى الداعية إلى إعادة النظر في مشروع الجامعة الإسلامية وتبعه في ذلك تلميذه محمد عبده الذى انتقل إلى رؤيته الخاصة عن الدولة المدنية وكيفية التعامل المؤسسى مع الهيئات الدينية وتبعه محمد رشيد رضا فى نظرتة إلى الثورة العربية ضد الحكم التركى فى 1916 وفى نفس الوقت ظهرت الجمعية الشرعية فى مصر بوصفها " جهة دعوية " فى 1912 ، ولكن لم يلبث أن ظهرت فى نهايات العقد الثانى من القرن المنصرم إحدى أكثر الجماعات ثقلا فى واقع الإسلام السياسى وهى جماعة " الإخوان المسلمين " والتي أسسها " حسن البنا " فى مدينة الإسماعيلية شرق القاهرة فى فبراير 1928 .

كان ظهور الجماعة بوصفها شكلا دعويا يتجه إلى العمل الخيرى والدعوى ، ولكنه سرعان ما تغير الأمر إلى بروز دور الجماعة السياسى و ظهور شكل سياسى فعال لها إلى جانب قيامها بممارسة أعمال مسلحة ضد بعض القوى التي كانت القوى السياسية الفاسدة فى مصر فى ذلك الوقت ، وتعد عملية اغتيال " محمود النقراشى " أشهر عمليات التصفية السياسية التي قامت بها الجماعة وعملية اغتيال " أحمد الخازندار " رئيس محكمة استئناف القاهرة من قبيل التوجه السياسى الخاص بالجماعة القائم على فكر الإمام البنا صاحب " الإسلام دين ودولة " وشعار الجماعة القائم " على مصحف وسيف " وهو ما دفع ثمنه البنا ذاته فى عملية اغتياله المجهولة فى 1949 .

على الرغم من الدور الكبير الذى لعبته الجماعة فى كونها لاعبا أساسيا فى نجاح عملية يوليو 1952 فى مصر بإسقاط الحكم الملكى وكونها التيار السياسى الوحيد الذى استثنى من الحظر السياسى فى القانون الذى أصدره مجلس الثورة المصرى عام 1953 كان حادث المنشية بالاسكندرية فى مارس 1954 بمثابة ضربة قاصمة للجماعة حيث حظرت الجماعة وأصبح قيادتها وأعضائها روادا دائمين لدى السجون والمعتقلات السياسية بل وصل الأمر إلى إعدام بعض منظرى الجماعة كما هو الحال مع سيد قطب والذى أعدم فى 1965 بمثابة إنهاء سياسى لها ، لتصبح الجماعة فصيلا سياسيا محظورا يتهم بإنتاجه العنف المسلح كما هو الحال مع التكفير والهجرة المؤسسة على يد شكرى مصطفى والتي مارست العنف المسلح ضد الأبرياء لمدة طويلة ، ولكن عودة الدور السياسى ظهر فى نجاح الجماعة فى صفقة سياسية غامضة فى دخول مجلس الشعب المصرى عام 2005 وحصولها على خمس المقاعد المقررة ، ودورها الكبير فى الثورة المصرية فى عامنا الحالى إلى جانب تطلعاتها السياسية بعيدة المدى فى الانتخابات البرلمانية المقبلة .

جماعة الإخوان المسلمين يجاورها فى مصر تيارا إسلاميا آخر نشط فى أعقاب الثورة المصرية وهو ممثل فى التيار السلفى المتعدد الخارطة من سلفية إجتماعية وسلفية علمية وسلفية حركية وغيرها من السلفيات الأخرى ، هذا التيار نشط بشكل كبير مع بدايات الثورة وتحول مساره – كما هو الحال مع الإخوان المسلمون فى البداية – إلى العمل السياسى والدعوى معا وكان دور مدرسة الإسكندرية السلفية ممثلة فى شخص الدكتور محمد عبد المقصود فى المشاركة فى الثورة المصرية له أثر فعال فى التنشيط السياسى لهذا التيار ، والذى لم يلبث أن أصبح له أحزابا سياسية كالأصالة والنور والبناء والتنمية .

عوامل مشتركة تجمع بين السلفية و الإخوان المسلمين فى وحدتهما الفكرية المتمثلة فى أهمية تفعيل دور الإسلام فى الحياة السياسية المصرية وعوامل أخرى مختلفة بينهما بين إتجاه الإخوان ونظرتهم الخاصة حول وضع الدور التشريعى للشريعة الإسلامية فى المجتمع المصرى وبين التيار السلفى المطالب بأن تكون الشريعة الإسلامية " دستورا " لمصر فى المرحلة المقبلة ، وكذلك هو الوضع فى التصادم بين المؤسسات الفكرية السلفية مع الأزهر الشريف ودوره فى دعم الأنظمة السياسية السابقة فى مصر ، أيضا مطالب السلفية بأن تكون مصر إسلامية على الصعيد السياسى والتشريعى كلها عوامل ساعدت على إيجاد هوة تتقارب حيناً وتتباع حيناً بين الفريقين الأساسيين – على صعيد التيارات الإسلامية - فى مصر ما بعد الثورة .

كان الاستفتاء الأخير والذي عقد في التاسع عشر من مارس الماضي بمثابة إنذار قوى لباقي القوى السياسية بأن هناك تغييرا في الخارطة السياسية بدء في التكون ، حيث أصبح لدى التيار السياسي الإسلامى قوة تؤهله لعملية دفع الجماهير وتحريكها وهو ما ظهر جليا فى جمعة التاسع والعشرين من يوليو فى احتشاد الإسلاميين فى ميدان التحرير بأعداد كبيرة لإثبات مدى قوتهم السياسية فى حقبة ما بعد مبارك ، وأن الانتخابات البرلمانية ستحسم تواجدهم الفعال فى المجلس التشريعى المصرى بأعداد كبيرة تحسم لهم أن يتمكنوا من اختيار أكبر من أعضاء لجنة إعداد دستور مصر الجديد المزعم الانتهاء منه العام القادم

وفى تونس وفى أعقاب ثورة الياسمين تمكن أن يعود إلى تونس بعد ثلاث وعشرون عاما من النفى أن يعود إلى تونس السيد راشد الغنوشى إلى الجمهورية التونسية فى أعقاب سقوط نظام بن على ، وبدأ العمل على إحداث تغيير ديمقراطى فى تونس لم يجد شخصا فى تونس هذا الزخم مثلما وجد الغنوشى ، والبدا فى عملية التحرير السياسى لكافة التيارات التى كانت محذوفة لمصلحة التجمع الدستورى الديمقراطى ، لتأتى حركة النهضة الإسلامية وتعلن أن الحركة تؤيد التغيير الديمقراطى وستساعد على العمل فى إتمام هذ التغيير بشكل فعال و إعلانها عن دخولها الانتخابات المقررة للمجلس التأسيسى للدستور الجديد .

لقد عمل الغنوشى المولود فى 1941 والمتأثر بالعديد من أقطاب التيار الدينى فى جامع الزيتونة فى تونس كأمثال بن ميلاز وعبد الفتاح مورو مهتما بفكرة الإصلاح الدينى فى الدولة التونسية وذلك فى مواجهة الرؤى الجديدة لنظام بورقيبة وهو ما دفعه إلى الرحيل إلى المشرق وتأثره بالفكر الناصرى كرها فى توجهات بورقيبة ومن ثم ارتحل إلى الغرب ليبدأ مرحلة تكوين فكره الإصلاحى الجديد بعد اطلاعه على العديد من المرجعيات الفكرية ليعود إلى تونس ويؤسس حركة النهضة الإسلامية ولكن سرعان ما تعرض للنفى إلى العاصمة البريطانية لندن فى 1987 ليعود مرة أخرى إلى تونس بعد ثلاث وعشرون عاما من النفى .

التهميش السياسى الذى عانته النهضة فى تونس قد يتغير وضعه الآن فى تونس مع اقتراب عمليات التغيير السياسى هناك وهو ما أكدته الحركة بتأكيدىها على هوية الدولة المدنية ورفضها بشكل قاطع أى شكل من أشكال الدولة الدينية وعملها على تأكيد دور التعددية الحزبية على الرغم من المخاوف التى ظهرت فى تونس من سيناريو دولة دينية لا تحقق المطالب المرجوة من ثورة السابع عشر من ديسمبر المنصرم .

أصبح الإسلام فى أعقاب الربيع العربى يتمتع بمكانة قوية وبعيدة التطلعات السياسية على الرغم من شدة التخوفات من أن ينقلب الإسلام السياسى إلى " أصولية متزمتة " تثير الرعب فى المنطقة العربية ألا أن المسارات كلها تؤكد أن هذه الجماعات التى تعرضت للتهميش مسبقا أصبح لديها رصيد كاف يؤهلها للاندماج فى العملية السياسية ولكن سيظل السؤال دائرا حول مدى قدرة هذه التيارات والجماعات على الاندماج فى المجتمع وتجنب الصدام معها كما حدث فى الجزائر وانتصار الجبهة الوطنية للانقاذ بزعامة بن باديس وحركة المقاومة الإسلامية فى قطاع غزة حتى وإن وصل الأمر إلى التهديد بالعقوبات التعسفية كما هو الحال مع الإخوان المسلمين فى سوريا فى أعقاب أحداث حماة 1982 أم أن هذه الجماعات ستفشل على الصعيد السياسى أو ستدخل فى صفقات سياسية خاسرة أو سينتهى بها المطاف إلى " عمليات قتالية " كما كان الأمر فى مصر سابقا وباكستان وأفغانستان فى وقتنا الحالى . .

بعيدا عن المنطقة العربية اكتسب الإسلام السياسى زخما كبيرا أيضا ، فعلى سبيل المثال نجح الإسلام السياسى فى وصول حزب العدالة والتنمية صاحب الرؤى المحافظة إلى الحكم بعد محاولات مستميتة فى مواجهة الكمالية العلمانية فى تركيا ومواجهات سياسية مع المؤسسة العسكرية والقضائية من انقلابات عسكرية كما كان الحال فى انقلاب 1960 على عدنان مندريس وانتهاء بإعدامه وبالانقلاب الأبيض عن طريق التهديد الفعال غير المباشر ضد حكومة أربكان وتانسو تشيلر فى 1997 ومعاقبته بالسجن أو من خلال المؤسسة القضائية فى حظرها للعديد من الأحزاب التى تطلق روائح سياسية إسلامية كحزب السعادة أو حزب الفضيلة ليصبح الوضع التركى حاليا يدور عن مستقبل العلمانية فى تركيا وخصوصا فى أعقاب انتصارات العدالة والتنمية السياسية والتشريعية على حد سواء .

وفى إيران ، أحدث الإسلام السياسى انقلابا فعلا فى مجريات المجتمع الإيرانى ، فلقد نجح التشيع الدينى والسياسى فى إنهاء نظام الشاه فى فبراير 1979 وإحداث تغيير جذرى فى الخارطة السياسية الإيرانية من إيجاد منصب ولاية الفقيه استنادا إلى مبادئ الغيبة الصغرى عند الشيعة ومن إحداث " الجمهورية الإسلامية الإيرانية " ليمتد أثر هذا التشيع السياسى إلى العديد من الأقطار الأخرى فى ظهور حركات وتيارات إسلامية كحزب الله فى لبنان ودعمه فى مواجهته للتواجد الإسرائيلى فى الجنوب اللبناى .

يبقى أن نؤكد الإسلام السياسى وحتى إن هناك بعض لايفضل تلك التسمية لعدم إحداث تعريفات متعددة للمنظومة الإسلامية أنه سيكون لاعبا أساسيا فى الحركات السياسية التى تمر بها الدول ومن خلاله مساعدته على رسم هذه السياسات المعاصرة سواء فى تحديد الحراك السياسى الداخلى أو تحديد المدى الفعال لهذه الحركات ، والتى أصبحت الآن فى موازين القوى السياسية أقوى من ذى قبل وأصبح دورها فى رسم الخارطة السياسية دورا كبيرا إن لم يكن هو الدور الأساس فى المرحلة المقبلة وذلك مهما كانت العواقب والنتائج والأسس والركائز ، هل سيكون السيناريو القادم فى مصر وتونس وسيناريو إخوانيا سلفيا نهضويا ، وهل سيكون المستقبل فى تركيا إسلاميا وما مصير التشيع السياسى فى إيران فى ظل هذه الضغوط السياسية الداخلية والخارجية ؟؟؟ فى إنتظار إجابة مقنعة من زمن لديه قدرة الإقناع .

* الإسلام السياسى والعالم وجهها لوجه :

كان يوما فارقا فى تاريخ الإسلام الحديث والمعاصر ، كان الحادى من عشر من سبتمبر يوما فارقا بكل المقاييس ، عملية قامت بها مجموعة مكونة من حوالى تسعة عشر شخصا أسقطت برج التجارة العالمى فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية لتطلق مفاهيا متعددة حول مستقبل الإسلام وتعامله مع الغرب ، ظهرت مفاهيم " الإرهاب المتأسلم " و " الإسلاموفوبيا " و " أسلمة أوروبا " ليشهد العالم صراعا جديدا بين القوى الإسلامية المتهمه بالإرهاب وبين الغرب وباقى العالم الذى يحاول بثتى الطرق الحفاظ على هيمنته السياسية .

برز دور الحركات الإسلامية على الصعيد الدولى وبشكل واضح أثناء عمليات المقاومة الإسلامية فى أفغانستان تجاه القوات السوفييتية فى أفغانستان والتى كانت تحظى بدعم كبير من جانب القوى الغربية والتى تصارع بشكل غير مباشر القوى الإسلامية ، لتخرج القوات السوفييتية تحت ضغط المقاومة عام 1989 من أفغانستان وتبدأ بعدها بعام عملية غزو الكويت من جانب العراق لتتدخل الولايات المتحدة وتضع مؤطاً قدم لها فى الخليج العربى لمحاربة الرغبات العراقية التوسعية ، لينقلب أسامة بن لادن والذى يعد من كبار قادة القاعدة بعد مقتل الزعيم الروحى لتنظيم القاعدة " عبد الله عزام " ويعلن رفضه للتواجد الأجنبى فى الخليج العربى ويعلن عن استعداده لمقاومة القوات العراقية بدلا من أية قوات أجنبية وحتى لو كانت متدخلة وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولى .

ومن هنا تبدأ رحلة دراماتيكية فى التغيير الجذرى فى علاقة بن لادن وتنظيمه مع الأسرة الحاكمة فى السعودية بمنعه من إلقاء الدروس وصولا إلى طرده خارج السعودية ليعلن بن لادن حربه ضد الأمريكين بدءا من حادث " الخبير " فى عام 1995 ومهاجمة السفارة الأمريكية فى دار السلام ونيروبي عام 1998 ومحاولة اغتياله فى قصف لمصنع الشفاء للأدوية فى السودان فى نفس العام وارتحاله إلى أفغانستان حيث نظام طالبان المناهض للولايات المتحدة .

تحولت القاعدة فى نظر الغرب من كونها مجرد مقاومة إلى كونها إرهابا بعد عملياتها التى صعقت الولايات المتحدة والعالم كله وهى التى صعقت الاتحاد السوفييتى فى أفغانستان من قبل ، ليبدأ الغرب الحرب ضد الإرهاب بشكل لا هوادة فيه من خلال مهاجمة الولايات المتحدة أفغانستان وانتصارها على طالبان ، إلا أن ذلك لم يمنع أن تواصل القاعدة علمياتها ضد الغرب عموما من خلال هجمات يوليو فى لندن وهجمات مايو فى مدريد إلى جانب مهاجمة القاعدة فى بلاد اليمن والجزيرة العربية البارجة الحربية الأمريكية كول أمام سواحل اليمن فى عام 2000 وتنامى دور الجماعات الإسلامية المرتبطة بالقاعدة فى الصحراء الإفريقية والقرن الإفريقى .

أثرت طالبان على الواقع السياسى قبل وبعد سقوطها فى جنوب آسيا ، تنتشط الآن بشدة فى الجنوب الأفغانى وتنتشط فى منطقة القبائل الباكستانية على الرغم من مقتل زعيمها فى باكستان " بيت الله محسود " وتسبب القلق الشديد للولايات المتحدة مما دعاها إلى أهمية قضاء إسلام آباد على هذه الجماعات فى منطقة القبائل ، وفى الجارة الهند وجهت جماعة " عسكر طيبة " ضربة شديدة وعنيفة لأمن الهند من خلال عملية التفجيرات بومباى إلى جانب العمليات الأخرى ردا على التواجد فى كشمير ذات الأغلبية المسلمة إلى جانب ظهور شبكة جديدة تحمل إسم شبكة " حقانى " لتواصل العمل الجهادى هناك فى أعقاب تردى دور القاعدة عقب مقتل بن لادن .

وتنتشر الجماعات الإسلامية التى ترفض الهيمنة الأمريكية فى العديد من مناطق العالم بعضها مرتبط بالقاعدة كما هو الحال مع تنظيمات القاعدة فى بلاد اليمن وتنظيم القاعدة فى المغرب الإسلامى وجماعة جند الشام فى لبنان التى تعيد إلى الذكريات أحداث مخيم نهر البارد ، والبعض الأخر منفصل عن القاعدة ومناهض للسياسات الأمريكية والغربية كما هو الحال مع بوكوحرام فى نيجيريا وأبو سياف فى الفلبين وجبهة أوزبكستان الإسلامية فى آسيا الوسطى إلى جانب التواجد الإسلامى العسكرى فى الشيشان والتعامل مع الدب الروسى واتهامه باضطهاد المسلمين والعمل على تفويض دورهم ورفض مطالبهم بتحقيق حلم الدولة المستقلة بعيدا عن روسيا .

هذه الجماعات بنهج سياسى قائم على عقيدة السلاح أوجدت ثقافة جديدة لها العديد من المعارضين سواء من خلال الأنظمة أو من خلال الغرب الذى يرى أن هذه الجماعات تخدم الإرهاب الدولى وتعمل على ترويع البشرية ، فى الوقت الذى تتهم هذه الجماعات الغرب بدعمه لكافة أشكال الفساد السياسى فى الدول الإسلامية إلى جانب دعم الغرب المطلق للدولة العبرية وأعمال الغرب للإنسانية فى الغرب فى رغبة من الغرب فى الانتقام من الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامى ، ليجد هذا الدور تصادما كبيرا فى التقييم لوجود طرفين يعمل كلاهما بتفكير يستند على خطورة الأخر وضرورة القضاء على هذا الخطر بأى شكل من الأشكال وعدم السماح لها بالتفاعل السياسى مطلقا وهو ما أدى إلى إنسداد قنوات الإتصال بينهما لنجد فى النهاية صراعا هنا وهناك ، وعلى صعيد التطلعات لا زالت تلك الجماعات المسلخة تسعى إلى تطلعات سياسية جديدة فمزال الحلم الطالبانى فى أفغانستان مستمرا وما زال واقع شباب المحاكم الإسلامية فى الصومال مستقرا ولكن ما حدود الدور فى رسم الحلقة المقبلة فى سلسلة الاتصال المقبلة فى التواصل بين الإسلام السياسى المسلح وبين الغرب الذى تقبل فى أحيان أخرى جماعات إسلامية نجحت فى التفاعل مع الإطار السياسى للدولة أو من خلال تيقنه بقوة هذه الجماعات السياسية .

الأعمال المسلحة فى الغرب أنتجت ما يسمى ب " الإسلاموفوبيا " أو الخوف من الإسلام وخصوصا فى القارة الأوروبية حيث تتواجد أعداد كبيرة من الجاليات المسلمة فى ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وهولندا ، وهو ما حمل بعض المختصين إلى القول إلى أن الإسلام يغير أوروبا بقدر ما تغير أوروبا الإسلام وهو ما دفع إلى الحديث عن الدور الذى يلعبه الإسلام فى السياسات الأوروبية وعن أهمية تواجد الجاليات الإسلامية من خلال عدم الحديث عن دور الجاليات بوصفها مؤقتة الإقامة ولكن بوصفهم جماعة فعالة فى المجتمع الأوروبى .

لقد أصبحت ثقافة اللاحوار فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر طاغية إلى حد بعيد فى المجتمعات الغربية ، أصبح التيار اليمينى فى أوروبا فى تصاعد مستمر وأصبحت الحوادث القائمة على أساس عنصرى فى تزايد كبير أيضا تجاع من هم ذوى أصول عربية أو أصول مسلمة وتصاعد الخلاف بشدة فى ظل الرسومات المسيئة لنى الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم والتى شهدت موجة غضب عارمة فى الأوساط الإسلامية وإلى عرض فيلم " فتنة " فى هولندا والذى دفع مخرجه " يوهان فان جوخ " ثمن إخراجه بمقتله على يد شاب من أصول مغربية وغيرها من الحوادث الأخرى ، ولم يشفع تواجد رشيدة داتى فى الحكومة الفرنسية ولا أربعة نواب مسلمين فى مجلس العموم البريطانى عن فك التصادم فى أوروبا بين الفريقين وحتى فى الولايات المتحدة مازالت أصداء بناء مركز إسلامى بجوار مكان هجمات الحادى عشر من سبتمبر مثيرا لأزمة كبيرة فى الوسط العام الأمريكى ليصبح الوضع غير واضحا إذا ما كان هناك تحولا أم لا ؟؟ .

خاتمة

أصبح الإسلام بمثابة رهان أكبر في كل السياسات الداخلية والخارجية في دوره في السياسات المعاصرة أيا كان الدور الذي يلعبه سواء في لعب أدوار داخلية سياسية أو في المشاركة في الثورات أو في العمل المجتمعي وامتد أثره ليكون الواجهة في تعامله مع العالم الآخر في إيصال عقيدته ورؤيته حول التعامل مع آخر ، مر الإسلام على مر تاريخه الممتد أكثر من أربعة عشر قرنا بتغييرات سياسية وظهور تيارات فكرية عدة وتفاعلات مع الخارج عدة ، ولكن كان الإسلام في غالبية الآراء بمثابة اللاعب الأساسي في أى دور كان يشترك فيه أكان سياسيا أو إجتماعيا أو إقتصاديا في تأكيد منه أن العلاقة بينه وبين السياسة لا تقبل الفصل قدر أنها تقبل التوضيح في آليات العمل ومسار التفكير .

المصادر والمراجع :

الكتب

- الإسلاميون - تأليف بشير موسى نافع - مركز الجزيرة للدراسات - الدوحة - طبعة 2010 .
من فقه الدولة في الإسلام - تأليف يوسف القرضاوى - دار الشروق - القاهرة - طبعة 1997 .
المرجع الكامل في الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية - تأليف صلاح أبو السعود - مكتبة النافذة - القاهرة - طبعة 2005 .
دفاعا عن الإنسان دراسات تطبيقية في النماذج المركبة - تأليف عبد الوهاب المسيرى - دار الشروق - القاهرة - طبعة 2003

مقالات وتحليلات سياسية :

- السلفية في مصر - تأليف هانى نسيرة - سلسلة كراسات استراتيجية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة - السنة الحادية والعشرون العدد 220 .
مقال بعنوان " تونس من التحديث إلى الأسلمة " - تأليف د. عبد الحكيم أبو اللوز - مجلة الديمقراطية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة - العدد 39 - يوليو 2010 .
دراسة بعنوان " بين الشورى والديمقراطية " - تأليف غانم محمد صالح - الجمعية العربية للعلوم السياسية - لارنكا - العدد 31 صيف 2011 .
مقال بعنوان " الإسلام ورهاب الإسلام في أوروبا " - تأليف فينسان جيسير - 50 فكرة رئيسة للفهم نهاية العالم الأحادي - مؤسسة الفكر العربي - بيروت - فبراير 2011 .